في هذه الأسطر القادمة سنتطرق إلى سياسة كاشف الفساد التي انتهجتها الحكومة النيجيرية في عام 2016.

سياسة الإبلاغ عن المخالفات في نيجيريا هي برنامج لمكافحة الفساد يشجع الناس على الكشف طواعية عن المعلومات المتعلقة بالاحتيال والرشوة والأموال الحكومية المنهوبة وسوء السلوك المالي والأصول الحكومية وأي شكل آخر من أشكال الفساد أو السرقة إلى وزارة المالية الفيدرالية النيجيرية. المُبلغ عن المخالفات الذي يقدم معلومات حول أي سوء إدارة مالية أو معلومات عن أي أموال مسروقة إلى بوابة الوزارة يكافأ أو يحق له الحصول على 2.5٪ - 5٪ من الأموال المستردة من قبل حكومة نيجيريا. تم إطلاق السياسة في 21 ديسمبر 2016 من قبل الحكومة الفيدرالية النيجيرية وتم تسهيلها من خلال وزارة المالية الفيدرالية.

يكاد الفساد المالي والاداري أن يكون صفة ملازمة لنيجيريا، وقد ضاق الشعب ذرعا بالفساد الذي تعاقب على الحكومات النيجيرية منذ عهد الانقلابات العسكرية ذات طبيعة الحكم المطلق. فأصبحت مكافحة الفساد أحد القضايا التي تهم الشعب النيجيري، وبها فاز الرئيس الحالي محمد بخاري في انتخابات عام 2015 وقد عرف الأخير في فترة حكمه العسكرية السابقة بمكافحة الفساد المالي. وفي عام 2015 كانت أهم الوعود الانتخابية التي قدمها مكافحة الفساد حيث اتخذ المكنسة اليدوية شعارا لحزبه السياسي APC إشارة لرغبته في تنظيف البلاد من الفساد.

وقد أدت انكشاف سلسلة من قضابا الفساد المالي إلى احتقان الشارع النيجيري قبيل انتخابات عام 2015 . وأحد أبرز هذه القضايا ما حدث في أواخر عام 2013 ، حيث كتب محافظ البنك المركزي النيجيري آنذاك لاميدو سانوسي إلى الرئيس جودلاك جوناثان مدعيًا أن شركة النفط الحكومية فشلت في تحويل عشرات المليارات من عائدات النفط المستحقة للدولة. بعد تسريب الرسالة إلى رويترز وموقع إخباري محلي ، رفض جوناثان الادعاء علنا واستبدل سانوسي ، قائلا إن المصرفي أساء إدارة ميزانية البنك المركزي حسب وكالة رويترز الاخبارية.

وقد أعلنت اللجنة التابعة لمجلس الشيوخ أن ادعاء سنوسي يفتقد إلى الأدلة الكافية، بالرغم من تسليم الأخير أكثر من 300 صفحة من الأدلة فيما بدى تعاونا على الفساد بين الذراعين االتنفيذي والتشريعي.

تحدد وثائق السنوسي ثلاث آليات رئيسية سمحت نيجيريا من خلالها للوسطاء بتحويل أموال النفط إلى حسابات غير حساب البنك المركزي. ويزعم السنوسي أن من بين المستفيدين مسؤولين حكوميين وشخصيات رفيعة المستوى في المجتمع.

الآليات الثلاث هي: العقود الممنوحة بشكل غير تنافسي لشركتين لم تقدم خدمات ولكن تعاقدت مع شركات أخرى لتقوم بالعمل، وثانيا دعم الكيروسين الذي لا يصل إلى مستحقيه، وثالثا "صفقات المقايضة" المعقدة والمبهمة التي قد تكون قصيرة المدى سريعة التغير.

وأضاف السنوسي في تقريره: "أن سوء الإدارة و "تسرب" الأموال النقدية في مجال النفط يكلف نيجيريا مليارات الدولارات سنويًا."

وقد طالبت منظمات المجتمع المدني الرئيس النيجيري بالافصاح عن مصير هذه الأموال، واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإعادة الأموال. حيث دعت مجموعة Say No Campaign-Nigeria وحلفاؤها الرئيس جودلاك جوناثان لإظهار ردة فعل حقيقية وعدم إهمال ما يُزعم من سرقة عائدات النفط في نيجيريا كما يتضح من التقارير حول القطاع.

كما وجهت المجموعة أن تكون اللجنة المالية التابعة لمجلس الشيوخ التي تحقق في عدم تحويل عائدات النفط ، شاملة ونزيهة في تحقيقاتها.

وأثارت قضية أخرى حنق المجتمع وذلك في قضية فساد وزيرة النفط في عهد الرئيس جودلاك جوناثان بين عامي 2007 و 2011 التي عرفت بالبذخ في الانفاق وحيازة المجوهرات عالية الثمن حيث قدرت إحدى الساعات التي ترتديها بما يعادل 600,000 يورو. وقد نقلت قناة PBS NewsHour عن مسؤولين أمريكيين وبريطانيين قولهم إن وزيرة البترول السابقة ديزاني أليسون مادويكي ربما تكون قد نظمت شخصياً تحويلاً بقيمة 28 مليار دولار من الخزانة النيجيرية. وقد اشترى لها رجلا الأعمال النيجيريين كولا ألوكو وغيد أوموكور عقارا بقيمة 11.5 مليون جنيه استرليني كرشوة للفوز بإحدى العقود الحكومية.

هذه القضايا ومثيلاتها جعلت مكافحة الفساد قضية رئيسية لأي حزب يريد الفوز بالانتخابات الرئاسية. حيث صرح الرئيس الحالي محمد بخاري قبيل انتخابات 2015 والتي فاز بها لاحقا: "إن مستوى الفساد في نيجيريا لا يطاق وسوف نتأكد من نجاحنا في محاربة الفساد عندما نصل إلى السلطة. أتمنى حظاً طيباً للنيجيريين."

وبعد وصول الرئيس إلى السلطة بسنة اعتمدت الحكومة الفيدرالية سياسة الابلاغ عن المخالفات أو "كاشف الفساد" والتي سنسلط الضوء عليها في الأسطر التالية:

أولا: سياسة كاشف الفساد ليست قانونًا من قوانين الجمعية الوطنية (البرلمان بمجلسيه). وقد تم اقتراح مشروع قانون لحماية كاشف الفساد في الجمعية الوطنية (البرلمان بمجلسيه) في الماضي ، ولكن مشروع القانون لم يصل للقراءة الثانية إلا في أكتوبر 2016، ولا تزال بعض العناصر المستفيدة من الفساد تحول دون إقرار المشروع وتحويله لقانون في الدستور النيجيري.

ثانيا:

تمت الموافقة على سياسة الإبلاغ عن المخالفات "كاشف الفساد" من قبل المجلس التنفيذي الاتحادي (والذي هو بمثابة مجلس الوزراء) في ديسمبر 2016. تم وضع السياسة من قبل وزارة المالية الفيدرالية للمبلغين عن المخالفات.

ثالثا:

تنص السياسة على أنه إذا كانت الحكومة قادرة على استرداد الأصول المسروقة أو المخفية من خلال المعلومات المقدمة من قبل المبلغين ، فقد يحق له / لها الحصول على ما بين **2.5٪ -5.0٪** من المبلغ المسترد.

رابعا:

للحصول على المكافأة ، يجب على المبلغين عن المخالفات تزويد الحكومة بمعلومات ليست لدى الحكومة، ولا يمكن الحصول عليها بطريقة أخرى من أي مصدر آخر متاح للحكومة. يجب أن يكون الاسترداد الفعلي أيضًا بسبب المعلومات المقدمة من قبل المبلغين عن المخالفات.

خامساً:

تُعرِّف سياسة المبلغين عن المخالفات في الأسئلة الشائعة الخاصة بها "كاشف الفساد" أو "المُبلغ عن المخالفات" بأنه - الشخص الذي يكشف طواعية للحكومة الفيدرالية لنيجيريا، من خلال وزارة المالية الفيدرالية، عن سوء سلوك أو انتهاك محتمل حدث ، أو مستمر ، أو على وشك أن يحدث مع مخاوف محددة تصب في المصلحة العامة.

سادسا:

السياسة هي حصرا للمخبرين ، والأشخاص الذين هم على دراية بالجريمة، وبالتالي لن يتم تصنيف المتآمر أو المتواطئ من الناحية الفنية على أنه كاشف للفساد أو مُبلغا عن المخالفات، وقد يكون غير قادر على الاستفادة من السياسة.

سابعا:

لا توفر السياسة أي حصانة من المقاضاة المدنية أو الجنائية. ما يعنيه هذا هو أنه أثناء التحقيق ، إذا ربطت بعض الأدلة بين المبلغين عن المخالفات والمشاركة في فعل الفساد أو حادث ذي صلة ، فإن المبلغين عن المخالفات لن يكونوا محصنين من الملاحقة الجنائية. ويمكن أن يُتهموا من الناحية الفنية بجريمة كشفوا فسادا فيها.

وبعد إطلاق سياسة الإبلاغ عن المخالفات من قبل الحكومة الفيدرالية لنيجيريا ، زاد استرداد الأموال المنهوبة، فأصبح موظفو لجنة الجرائم الاقتصادية والمالية (EFCC) ، والممارسات الفاسدة المستقلة (ICPC) ولجنة الجرائم الأخرى ذات الصلة ، وأمن الدولة ، والأجهزة الأمنية الأخرى ، في حالة تأهب لتلقي المعلومات المتاحة.

وقد ذكرت صحيفة ديلي ترست في 18 أبريل 2017 أن هذه المبادرة الجديرة بالثناء أدت إلى اكتشاف 9.8 مليون دولار نقدًا في سكن مهجور في حي فقير في ولاية كادونا في سابون تاشا وأكثر من 30 مليون دولار نقدًا في شقة في إيكوي بولاية لاغوس. وعند اعتبار سعر صرف 350 نايرا مقابل 1 دولار ، سيكون النقد المسترد أكثر من 14.000.000.000 نيرة (أربعة عشر تريليون نايرا نقدًا) ، على سبيل المثال لا الحصر. وأفادت وكالة الأنباء النيجيرية في 12 فبراير 2017 أن وزير الإعلام والثقافة ، لاي محمد ، أشار إلى أن سياسة الإبلاغ عن المخالفات للحكومة الفيدرالية قد أسفرت عن 151 مليون دولار و 8 مليارات نايرا من الأموال المنهوبة.

وقد أشاد تحالف منظمات مكافحة الفساد بالحكومة النيجيرية لالتزامها بسن تشريعات لمكافحة الفساد. وأشاد أيضا تحالف مناصرة المبلغين عن المخالفات بالحكومة لدعمها ثلاث مبادرات لمكافحة الفساد معروضة حاليًا على الجمعية الوطنية (البرلمان بمجلسيه) - مشروع قانون عائدات الجريمة ، وقانون المبلغين عن المخالفات "كاشف الفساد" ، وقانون حماية الشهود.

وكان الرئيس محمد بخاري قد طلب من الجمعية الوطنية (البرلمان بمجلسيه) الموافقة على مشاريع القوانين الثلاثة في الوقت المناسب.

تلا الرسالة المؤرخة في 14 كانون الثاني (يناير) رئيس مجلس الشيوخ السيناتور أحمد لاوان. ورئيس مجلس النواب ، فيمي غباجابياميلا ، في الجلسة العامة يوم الأربعاء في غرفتيهما.

وطبقا للمجموعة ، فقد طال انتظار المقترحات الثلاثة للنظر فيها وإقرارها لأنها ضرورية لنجاح مكافحة الفساد في نيجيريا.

ورد هذا في بيان تم التوقيع عليه بالاشتراك نيابة عن ائتلاف مناصرة المبلغين عن المخالفات من قبل المركز الأفريقي لمحو الأمية الإعلامية والمعلوماتية (AFRICMIL).

وشدد التحالف على أهمية الإبلاغ عن المخالفات في المجتمعات الافريقية ، مشيرا إلى أن قوانين الدولة شجعت السكان على الإبلاغ عن الجرائم ، لكنه أعرب عن أسفه لعدم وجود قوانين تحمي المواطنين الذين تعرضوا لأشكال مختلفة من الأذى بسبب الإبلاغ عن المخالفات.

ووفقًا للائتلاف فإنه "مع الإعلان عن سياسة الإبلاغ عن المخالفات في عام 2016 ، كان من المسلم به أن المواطنين الذين يظهرون الشجاعة النادرة لكشف الفساد من خلال تقديم تقارير مثمرة عن الممارسات الفاسدة إلى الجهات المناسبة، بأنهم سوف يتمتعون بالحماية الكاملة ، ولكن العكس هو واقع الحال منذ ذلك الحين وحتى الآن.

وأضاف الائتلاف "في غياب إطار قانوني قوي يضمن الحماية الفعالة للمواطنين الذين يستجيبون للدعوة للإبلاغ عن جريمة ، فإن نظام الإفلات من العقاب الذي تجلى في العقاب التعسفي للموظفين الكاشفين عن الفساد قد ترسخ في القطاع العام."

وقد اتهم أعضاء الحزب المعارض (الذي كان حاكما في فترة اختفاء المليارات) الحكومة الحالية بالتصيد واستهداف أعضاء الحزب المعارض وأن الحرب ضد الفساد ماهو إلا استهداف لأكبر الأحزاب المعارضة PDPلتقويضه وتشويه سمعته. وردت الحكومة الحالية لحزب APC أن الحرب ضد الفساد شاملة ولن تستثني أحدا شارك في قضية فساد سواء كان من الحكومة أو من الحزب المعارض. حيث استشهد الأخير بقضايا الفساد التي يواجهها السكرتير السابق لحكومة الاتحاد التابعة للحزب الحاكم الحالي APC ، بابشير لاوال ، وستة آخرين في المحكمة الفيدرالية العليا في أبوجا بشأن عقد مزعوم بقيمة 500 مليون نايرا لتقطيع العشب في مخيمات اللاجئين في الشمال الشرقي للبلاد.

ولا زالت منظمات المجتمع المدني ومختلف أطياف الشعب تدفع نحو قوانين صارمة ضد الفاسدين، حيث طالب البعض بإيقاع عقوبة الإعدام ضد من ثبت تورطه في قضية فساد على غرار النموذج الصيني.

ولا زال أمام الحرب على الفساد في نيجيريا طريق طويل، وذلك لطبيعة المجتمع المتعدد الأعراق والديانات، حيث يسهل للفاسد الاحتماء ببني عرقيته واتهام الحكومة بتقصد العرقية أو الدين المعين مما يؤجج الصراع في تلك المنطقة فتكون الحكومة بين المطرقة والسندان فإما الحفاظ على الأمن أو الاستمرار في القضية على حساب الأمن. والعنصر الآخر الذي يقوض العملية هو الفساد المستشري في الجهاز القضائي وطول مدة التقاضي والتي قد تمتد لحكومات، فيتم إيقاف القضية أو تبرأة المتهم بعد مقايضة مع الحكومة الجديدة.

فلذا تحتاج الحرب على الفساد أن تكون قضية شعب يعمل بكل ما أوتي على وأدها، وعلى الحكومة أن تبدأ أولا بتوعية الجمهور بأثر الفساد على حياتهم العامة وخطره عليهم، وتوفير محاكم خاصة لقضايا الفساد لتسريع عملية الفصل فيها.

المراجع:

1. Federal Government of Nigeria, Federal Ministry of Finance. ["FMF Whistle Blowing"](https://tennygee.files.wordpress.com/2017/02/fmf-whistleblowing-frequently-asked-questions.pdf) (PDF). whistle.finance.gov.ng. Federal Ministry of Finance. Retrieved June 02, 2022.
2. Yomi Kazeem. (2018) Diezani Alison-Madueke: Nigeria EFCC to request extradition — Quartz Africa. Retrieved June 02, 2022, from <https://qz.com/africa/1460461/nigeria-is-trying-to-bring-its-former-oil-minister-home-from-the-uk-to-face-corruption-charges>
3. Diezani Alison-Madueke - Wikipedia. (n.d.) Retrieved June 02, 2022, from <https://en.wikipedia.org/wiki/Diezani_Alison-Madueke>
4. The Extraordinary Story of Nigeria's $20 Billion Oil Money 'Leakage'. (2015) Retrieved June 04, 2022, from <https://www.businessinsider.com/r-special-report-anatomy-of-nigerias-20-billion-leak-2015-2>
5. Pplaaf. (n.d.) PPLAAF. Retrieved June 05, 2022, from <https://www.pplaaf.org/country/nigeria.html>
6. The Federal Executive. (2017) 7 Things to Know about Nigeria’s Whistle Blower Policy - LawPàdí. Retrieved June 05, 2022, from <https://lawpadi.com/7-things-know-nigerias-whistle-blower-policy>
7. Using Our Website. (2021) Whistleblowing: An Approach Towards Good Corporate Governance In Nigeria - Whistleblowing - Nigeria. Retrieved June 06, 2022, from <https://www.mondaq.com/nigeria/whistleblowing/1084026/whistleblowing-an-approach-towards-good-corporate-governance-in-nigeria>
8. Stalling The Trial. (2020) N500m Grass Cutting Scandal: EFCC re-arraigns ex-SGF Babachir Lawal. Retrieved June 06, 2022, from <https://www.premiumtimesng.com/news/top-news/428802-n500m-grass-cutting-scandal-efcc-re-arraigns-ex-sgf-babachir-lawal.html>
9. The Procurator-General Of. (2022) Bribery & Corruption Laws and Regulations | China | GLI. Retrieved June 06, 2022, from <https://www.globallegalinsights.com/practice-areas/bribery-and-corruption-laws-and-regulations/china>
10. Anya, S., & Iwanger, G. (2019). The Role of Whistle Blowing Policy as an Anti-Corruption Tool in Nigeria. *JOURNAL OF LAW AND CRIMINAL JUSTICE*, *7*(1). doi: 10.15640/jlcj.v7n1a4
11. The President Of. (2022) CSOs lauds FG on commitment to enacting anti-corruption law. Retrieved June 06, 2022, from <https://www.premiumtimesng.com/news/more-news/508191-csos-lauds-fg-on-commitment-to-enacting-anti-corruption-law.html>
12. Whistle-blowing policy in Nigeria - Wikipedia. (n.d.) Retrieved June 06, 2022, from <https://en.wikipedia.org/wiki/Whistle-blowing_policy_in_Nigeria>